السُنّة بين الكليني والزُهري

الشيخ د. جعفر المهاجر

(١)

إن ما يتسالم جمهور علماء المسلمين على تسميته ، خطأً فيما نعتقد ، بـ (السُنّة) قد اتخذ في تاريخنا الثقافي خطّين مُنفصلَين . لكلٍّ منهما سِماته الخاصّة به . في مادته ورجاله ومُنطلقاته الفكريّة وبواعثه ومراميه .

إن دراسةً ألسُنيّة Languistics لكلمة (سُنّة) وتطوّرها في الاستعمال اليومي ، يمكن أن يكون بدايةً جيّدةً لبحثٍ كالذي نسعى إليه تحت هذا العنوان .

من المعلوم أن الكلمة كائنٌ حيٌّ . يتطوّرُ ويتبدّلُ وقد يموت . ولكنه قد يتعرّضُ لتغيير قسْريّ . وهذا النمطُ الأخير نراه في الكلمة (سُنّة) . فهي في اللغة القرآنيّة بمعنى العُرْف والعادة الحاكمة : " قد خلت **سُنّة** الأولين " (الحجر/ ١٢) و " فلن تجِدَ **لسُنّة** الله تبديلا ولن تجِدَ **لسُنّة** الله تحويلا" (فاطر / ٤٣) ، إلى غير ذلك . وعلى هذا المعنى الحديث : " لتتبعُنّ **سُنَنَ** مَن قبلكم شبراً بشبرٍ وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا جحر ضبّ لدخلتموه " (مسند أحمد :٢٣٧/٢) . وكان هذا المعنى هو الدائر على ألسنة الأوائل . ومنه ما ورد على لسان أمير المؤمنين (عليه السلام) في كلامه لابن عباس ، وهو يوصيه قبل أن يتجه هذا لمجادلة المُحكّمة في النهروان : " جادلهم **بالسُنّة** ، ولا تجادلهم بالقرآن ، فإن القرآن حمّالُ معاني " .

ولكننا رأينا الكلمة نفسها وقد أخذت بعد قليل معنىً آخرَ ، هو كلّ كلامٍ أو فعلٍ أو إقرارٍ مَرويّ عن النبي (صلوات الله عليه وآله) ، حتى إن كان من خبر الواحد . أي ما من حقّه أن يكون حديثاً أو خبراً أو روايةً . ومن المعلوم أن النقلَ إلى هذا المعنى ارتكبه معاوية ، في سِياق مشروعه الرامي إلى إنتاجِ ونشْرِ إسلامٍ سُلطوي . وعليه بنى شِعارَي (أهل السُنّة) و (أهل البدعة) . وهما هما اللذان ما يزالان معمولاً بهما في أدبيّات فريقٍ من المسلمين .

النقلُ الثالثُ لمعنى الكلمة حصل في أواخر القرن الأول . حيث جرتْ إضافة قول وعمل الصحابي إلى مفهوم (السُنّة) . ثم أضيف إليه فيما بعدُ قولَ وعملَ التابعي . وهذا المفهوم هو المعمول به لدى الفريق نفسه . وعليه بُني عنوان مجاميع حديث : (سُنن أبي داود) ، (سُنن ابن ماجه) ، (سُنن النسائي) الخ .

(٢)

علينا أن نلاحظ هنا أمراً في غاية الأهميّة . هو أن الموقف الرسمي من الحديث نشْراً وتدويناً قد اختلف اختلافاً بالغاً مع كل مرحلةٍ من مراحل التطوّر الفعلي للكلمة . فعندما كانت كلمة (سُنّة) تعني حصراً ما جرى العمل به على أيام النبي (صلوات الله عليه وآله) وما أعلنه إعلاناً عامّاً مقصوداً ، أي المعنى الأصلي للكلمة ، فقد نُهي عن روايته ، ومُنع تدوينه . أمّا عندما شرع معاوية في استخدام الحديث لِما ذكرناه فقد أصبح الزّادَ اليومي للناس ، يرويه الرُواة وينشره القُصّاص على أوسع نطاق . وعندما تأسّستْ حُجّيّةُ قوْل وفعل الصحابي ، بدأ تدوينه بمُبادرةٍ من أعلى موقعٍ رسمي ، وبرعاية أعلى مركزٍ في السُلطة ، اي الخليفة شخصيّاً . فضلاً عن تدويناتٍ سريّة ، وقفنا عليها في كتابنا (رسالة الإمام زين العابدين (عليه السلام) إلى محمد بن مسلم الزُهري) . وهكذا يبدو لنا بكامل الوضوح أن اختلاف تلك المواقف إنما هو ناشئ من اختلاف أغراض القابضين على زمام الحكم . وهذا كلامٌ أعرف أنه مُجمَل . لأن غاية البحث لا تتعلّق به كلّه. وقد فصّلنا الكلام عليه تفصيلاً في كتابنا المذكور.

(٣)

هذه الإشكاليّات والاختلالات لم يُعانِ منها الحديثُ المَرْويُ عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) . فابتداءً من خامس الأئمة الإمام الباقر(عليه السلام) كانت مجالسُ السّماع ونشْرُ العلم مفتوحةً للجميع دون قيود . وقاد الأئمة (صلوات الله عليهم) على التوالي عملاً منهجيّاً واسعاً مقصوداً ومُخطّطاً له . جذب آلاف الراغبين . من أبرز وأهمّ صفاته أنه لم يكُن مذهبيّاً . فنحن نجِد بين الآلاف الذين أخذوا عن الإمام الصادق (عليه السلام) مَن هم من غير شيعته . ولكنهم جميعاً يُسلّمون بإمامته . إن لم يكُن إمامة َ نصّ فإمامة َ صفاتٍ على الأقلّ . وهذا حاله عند جميع المسلمين دون استثناء . ما علينا التشديد عليه هنا ، أن العمل في هذا النطاق كان علنيّاً ومعلومَ المرامي عند الجميع ، ومن هنا فإن ما يرويه مُحدّثٌ كان ينتشروأحياناً يُدوّن بحيث لا يعود من السهل تحريفه . وهناك عشرات الرجال الذين يروون عن إمام زمانهم ، ولكنهم أيضاً يروون عن أحد أصحاب الإمام السابق الذي لم يدركوه ، أو لم يسمعوا منه حديثاً بعينه . هو ذا ما شكّل الفارق الأساسي . فالحديث النبوي لم يُدوّن ، تدويناً واسعاً نشهد أثره ، إلا بعد ما يقلّ قليلاً عن القرن من صدوره المُفتَرَض . ممّا ترك الباب واسعاً أمام توظيف اسمه وهيبته لأغراضٍ سُلطويّةٍ أو غيرها . أمّا الحديث الصادرعن الأئمة (عليهم السلام) فقد كان ، بالإضافة إلى علنيّته أسلوباً وغايةً ، يُدوّن فوراً . بل أن هناك شهاداتٌ مؤكّدة على أن تبويبه في قُم الأشعريّة قد بدأ أيضاً في تاريخٍ مُبكّر.

(٤)

أظن أنني بما قدّمتُ به حتى الآن ، على إيجازه الذي أرجو أن لا يكون مُخلاً ، قد سلكتُ نصفَ الطريق على الأقلّ نحو غرض البحث . الخطوة التالية منهجيّاً هي أن نُطبّق هذه الملامح العامّة على الكليني والزُهري ، بوصفهما أنموذجيَن للخطّين اللذين سلكهما الحديث عند فريقي المسلمين ، وهو يتحرّك في الزمان .

لكن بما أن هذه الندوة مُخصّصة للكليني ، فإنني اتكالاً على ما يُلقى فيه من أبحاثٍ عليه ، سأكتفي بالحديث بما يخصّ الزُهري في منهجه وأدائه . تاركاً الطرفَ الآخرَ من المُقارنة لهمّة الزملاء الكرام .

(٥)

من الثابت والمعلوم أن الزُهري هو أغزرُ المُحدّثين مادّةً وأكثرهم حضوراً على الإطلاق في صحيحي البخاري ومسلم . ولكنه دخلَ التاريخَ من غير هذا الباب ، بل من بابيَن آخريَن هما : أنه أوّلُ مَن أسند الحديث ، وأوّلُ مَن دوّنه . وهما نسبتان صحيحتان مبدئيّاً . مع إبداء التحفّظ التالي على كلٍ منهما .

ـ من المؤكّد أنه أوّلُ مَن نشر وفرَضَ ثقافة َ إسنادِ الحديث ، ولكن في الشام حصراً . حيث غدا المُحدّثَ الرسميَ للدولة ، والمُشرِفَ والمُوجّهَ لنشاط جيش المُحدّثين التابع لها . الذي كان ، بالإضافة إلى القُصّاص ، أداةَ التوجيه العام للناس . وإلا فإن من الثابت أن أوّلَ اهتمامٍ بالأسناد قد حصل في " المدينة " قبل الزُهري . على أثر الثورة على عثمان ، والفرْزِ السياسي الذي نتج عنها . ليس ابتغاءَ ضبطِ الحديثِ ، بل لغرضٍ سياسيّ هو عزْلُ الحديثِ والمُحدّثين الذين لا يُمالئون السُلطة (انظر : صحيح مسلم : ١٥/١ وحلية الأولياء:٢٧٨/٢ولسان الميزان:٧/١وسير أعلام النبلاء:٦١٣/٤) . وهو إجراءٌ لم يكن ضروريّاً في الشام ، حيث يبسط الحكمُ سُلطاناً مُطلقاً على قطاعِ الحديث والمُحدّثين . فلمّا تبدّلت الأحوال ، ممّا سنبسطُ القوْلَ فيه بعد قليل ، صدر الأمر من الخليفة عبد الملك إلى الزُهري بفرْضِ الأسناد ، وهكذا كان .

ـ أمّا التدوين ، فإن له قصّةٌ مُختلفةٌ ، بطلها هذه المرّة الخليفة هشام بن عبد الملك ، الذي " أكره " الزُهريَ عليه ، حسب قوله (؟!) (سير أعلام النبلاء :٣٣٤/٥وتاريخ مدينة دمشق :٥٥ / ٣٣٣) ، و عيّنَ له أحد موظفي ديوانه ليتولّى التدوين تحت إشرافه شخصياً (تهذيب الكمال :٥١٦/١٢ و تذكرة الحفاظ :٢٢١/١) . إذن ، فالمقصود بالقوْل هنا التدوين الرسمي

حصراً . وإلا فإن من الثابت أيضاً أن التدوين قد حصل قبل الزُهري . وقد أشبع شيخنا الدكتور مهدوي راد هذه الملاحظة حقها من البحث في كتابه (تدوين الحديث) .

جَماعُ القصتيَن نقرأه في التوجّهات السياسيّة الجديدة ، التي أقرّها الخليفة العالِم الداهية عبد الملك . ابتغاء ترميم الحالة المعنويّة للدولة المروانيّة ، بعد أن وصل الحكم الأموي إلى حافّة الانهيار. ولم ينجح عبد الملك في استعادة مُلك بيته من الزُبيريين إلا بعد معارك شِداد ، واستغلال الأخطاء السياسيّة الغبيّة التي ارتكبها الزُبيريان عبد الله ومصعب . ممّا كشف الهشاشة في التركيب المعنوي للدولة ، كما أسّسها معاوية على قاعدةٍ صلبة ، نقطة ضعفها أنها محصورة في الشام . ومن هنا اتجه عبد الملك نحوخطّةٍ جديدة ، تأخذ من خطة سلفه معاوية اعتماد الحديث ليكون أداة سيطرة وجهاز قمْعٍ ذاتي . وفي هذا السبيل استقدم وقدّم الزُهري . تماماً كما فعل معاوية يوم استقدم وقدّم أبا هُريرة . هكذا فعندما خرج الزُهريُ من اجتماعه بالخليفة في قصر الخضراء ليخاطب المُحدّثين قائلاً : " يا أهلَ الشام ، مالي أرى أحاديثكم ليست لها أزمّة ولا خُطُم ؟ " (سير أعلام النبلاء : ٥ / ٣٣٤) ، كنايةً عن الأسناد ، كان يقولُ لهم ضمناً : من الآن فصاعداً لا تُحدّثون إلا عني . وهذا الكلام كان بمثابة إعلان عن تأسيس تركيبةٍ إعلاميّةٍ جديدة ، هو مصدرها الوحيد .

أمّا التدوين الرسمي للحديث ، بإملاءٍ من الزُهري على أحد موظفي القصر ، فمن الواضح أن الغاية منه تثبيت الحديث مقدّمةً لنشره " في الآفاق " ، على حدّ العبارة التي وردت أكثر من مرّة على لسان هذا الخليفة أو ذاك .

الخلاصة : أنه بهذه الخطة ذات الجانبيَن ، غدتْ الدولة المروانيّة مالكةً لجهاز توجيهٍ جماعي شامل . يعمل بأمر السُلطة ، ويستقي مادته من رأس شخص واحد . وكلّه تحت عنوانٍ آسِرٍ مُهيب هو (الحديث) .

هذا التحليل يطرح سؤالاً كبيراً هو : إن مشروعاً كهذا يرمي إلى إعادة تشكيل ضمير ووُجدان أمّة بهذه الوسيلة يقتضي مادّةً حديثيّةً كبيرة . فمن أين وكيف يتأتّى لأصحابه أن يحصلوا عليها ؟ هذا ، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار، أنه في ذلك الأوان كان الحديث النبوي قد أصبح معروفاً محفوظاً في أفئدة مئات المُحدّثين المُنتشرين في الأقطار . بحيث يستحيل أن يُضافَ إليه إضافة كبيرة دون انكشافها .

هذه المشكلة وجدت حلاً سحريّاً في غاية السهولة ، هو تأسيس حُجّيّة قول وعمل الصحابي بذاته ، سواءٌ وُجِدَ في الكتاب والسُنّة أم لم يوجد . وبذلك بات من الممكن إسناد الحديث إلى واحد من آلاف الناس، الذين صادف أن أحدهم لقي النبي مُؤمنا به ومات على الإسلام . وذلك أمرٌ يخالف كلّ سيرة الأوائل في هذا الباب . لم يجرؤ عليه أحدٌ من قبل ، حتى معاوية ، وهو ذو السيرة المعروفة في وضع الحديث لدعم توجهاته السياسيّة .

من الثابت والمؤكّد أن الزُهري هو صاحب ومُبتدع هذه الفكرة ، وأوّل من عمل عليها (تهذيب الكمال :١٣ / ٨٢ و٢٦ / ٤٣٤ و الطبقات الكبرى : ٢ / ٣٨٨ و تاريخ الإسلام للذهبي ، حوادث ١٢١ ـ ١٤٠ / ٢٣٩) . ومن بعده أصبحت من المُسلّمات . بل وأُضيف عليها حُجّيّة قول التابعي أيضاً (اختصار علوم الحديث / ٩٨) . هكذا جرى الاستغناء عن الحديث النبوي . وانفتح البابُ واسعاً أمام صناعة الحديث ، لتلبّي شهوة رجال الحكم إلى المزيد والمزيد من أسهلِ وأرخصِ أدوات الحكم . وهذا يُفسّر لنا الغزارة الهائلة في حديث الزُهري . بحيث بات الحاضر الأوّل في البخاري ومسلم .

هو ذا الزُهري في أبرز أعماله . أنموذجٌ ساطعٌ للمُثقّف السُلطوي . مُجرّد مُحدّث عادي صنعت منه سُلطة ظالمةٌ إماماً ، بعد أن لم يكن شيئاً مذكورا. وهو من جانبه لم يُقصّر في خدمتها بكلّ وسيلة . ويقتضينا الإنصاف أن نقول بهذه المناسبة ، أنه من بين خلفاء بني مروان الستّة الذين عاصرهم وعمل الزُهري في ظلّ حكمهم ، فإن أقربهم إلى الصلاح ، أعني عُمر بن عبد العزيز، قد تجاهله تماماً . بحيث أنه عندما رأى ضرورة تصحيح الخطأ التاريخي بعدم تدوين الحديث ، كتب إلى عامله في " المدينة " يقول : " انظر ما كان من حديث رسول الله صلّى الله عليه ، أو سُنّة ماضية ، أو حديث عَمْرة فاكتبه . . . " (تقييد العلم / ١٠٥) . مع أن الزُهري كان إلى جذبه . وهذا منه موقف غنيٌ عن البيان . ولنلاحظ هنا أيضاً أن ابن عبد العزيز قد استعمل كلمتَي (السُنّة) و (الحديث) بمعناهما الاصطلاحي التاريخي الدقيق ، الذي كان قد غدا مهجوراً في زمانه . ممّا يدلّ على سلامة تفكيره ونُبل قصْده .

لكن هذا الخليفة الأنموذج الفريد بين خلفاء بني أميّة لم يرَ نتيجة عمله ، لأنه توفي فجأةً غيلةً بالسُمّ على يد بني بيته . هنا ينقدحُ في الذهن سؤال : هل من علاقةٍ سببيّة بين هذه الرسالة وبين واقعة الاغتيال؟

الجواب القاطع ، المُستند إلى نصٍ مُباشر، مُستحيل . لأن الاغتيالات السياسيّة تُدبّر سرّاً بين مجموعةٍ محصورة . ولا يندّ عنها للمؤرّخ إلا القليل من بعض المُلابسات . ولكن فلنتدبّر ما يلي :

ـ أولا : أنه ، أي ابن عبد العزيز ، منع سبّ الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) على المنابر. وهذه إدانةٌ ضمنيّةٌ لسياسة كل خلفاء بيته .

ـ ثانياً : أنه ردّ فدك إلى مَن رأى فيهم أنهم ورثة أصحابها الشرعيين من آل أهل البيت (عليهم السلام) . وهذا ليس إجراءً بسيطاً . من حيث أنه يضرب سياسة كلّ مَن سبقه في هذا الشأن . ويُكذّب مَن وما استندوا إليه في حجْبها عن ابنته (سلام الله عليها) . وعلى رأسهم طبعاً الخليفة الأول .

وغنيٌ عن البيان أن جَماع هذين الإجراءين يُنبئ عن أن صاحبهما يُكنّ تفكيراً انقلابيّاً جذريّاً على سياسة أسلافه في منصب الخلافة .

والآن هوذا يكتب إلى عامله في " المدينة " رسالته التي أثبتنا نصّها أعلاه . وهذا ينطوي أيضاً على معنيَيْن خطيريَن :

ـ الأول : أنه يتجاهل ويُهمل المُحدّثَ الرسمي للدولة . الذي صنعته ونصّبته مصدراً وحيداً للحديث . وأوكلت إليه تكييفَ عقل الأمّة ، بما يتناسب مع مقاصد أهل الحكم فيها . وهذا موقف انقلابي .

ـ الثاني : أنه يُصوّب إلى قلب مفهوم الشرعيّة للدولة كما أسّسه معاوية ، استناداً إلى صناعة الحديث . وعليه بنى رموزها المؤسّسة : صحابة ، سُنّة ، أهل سُنّة ، أهل بدعة ، رافضة . . . . الخ . وذلك حيث أمَرَ واليه بأن يكتب له " ما كان من حديث رسول الله " خاصة ، دون ما كان من حديث الصحابة الذي جعله الزُهري حُجّةً كما عرفنا . وأيضاً ما كان من " سُنّةٍ ماضية " . يعني ما عُمل به على عهد رسول الله (صلوات الله عليه وآله) ، وما أعلنه إعلاناً عامّاً مقصوداً . ولنتأمّل هنا في كلمة " ماضية " ، من حيثُ أنها تُقيّد وتُخصّص كلمة " سُنّة " فيما هو ماضٍ فقط . وكأنه يُريد أن ينفي أصالةَ أي سُنةٍ حادثة . وهذا موقفٌ انقلابي آخَر. لكن اغتيالَ الخليفة أوقفَ كلّ ذلك ، وانتصر نهجُ الزُهري وساد وما يزال .